بدأ بذكرهم لينبّه السامع لهم ، ويعلم بديا قصده إليهم بما في نفسه من الصِّفة ؛ ليمنعه بذلك من الشك ، ومن توهم أن يكون قد وصفهم بصفة ليست هي لهم .» [١]

ومن خلال هذه الملاحظات التي أبداها النحاة ، أقام البلاغيون مبحث التقديم والتأخير باعتبار اختصاصه بدلالة الألفاظ على المعاني ، بحيث لو أُخِّر المقدَّم أو قُدِّم المؤخَّر لتغير المعنى ، وطبيعة القسمة اقتضت وجود ضربين في هذا اللون من الأداء ، أحدهما : يكون التقديم فيه هو الأبلغ ، والآخر : يكون التأخير فيه هو الأبلغ [٢] . واعتماداً على ما للصياغة من موقع مكاني ، يكون التقديم عن هذا الموقع أبلغ في مثل تقديم المفعول على الفعل ، وتقديم الخبر على المبتدأ ، وتقديم الظرف أو الحال أو الاستثناء على العامل .

وليس ذلك أمراً محتَّماً في كل تقديم ورد في موضعه ، بل إن السياق قد يقتضي الحفاظ على تلك الأبعاد المكانية للصياغة ، ما دام المعنى المفاد قد وضح من خلالها وأدى إلى عملية التوصيل بشكلها المكتمل ، فالترتيب ينبغي أن يكون صحيحاً « فتقدم ما كان يحسن تقديمه ، وتؤخر منها ما يحسن تأخيره ، ولا تقدّم منها ما يكون التأخير به أحسن ولا تؤخر ما يكون التقديم به أليق .» [٣]

فإذا حدث تحريكٌ لبعض جزئيات التركيب على غير ذلك النحو فسد

---

(١) الجرجاني : دلائل الإعجاز ، ص ١٥٧ ، ١٥٨ .
(٢) ابن الأثير: المثل السائر ، ج ٣ ، ص ٢١٦–٢١٧ .
(٣) أبو هلال : الصناعتين ، ص ١٤٥ .